



دولة فلسطين هيئة مكافحة الفساد

عرض تقديمي بعنوان

"الاطار القانوني الناظم لإعداد دراسات مخاطر الفساد

في التشريع الفلسطيني"

تقديم: عبد الله نواهضة

مدير دائرة الرأي القانوني

اختصاصات هيئة مكافحة الفساد

انفاذ القانون

التدابير الوقائية

التعاون الدولي

الأجهزة الشريكة في مكافحة الفساد

هيئة مكافحة الفساد

ديوان الرقابة المالية والإدارية

المكتب التنفيذي للإصلاح الحكومي

وحدة المتابعة المالية

وحدة الشكاوى في مجلس الوزراء

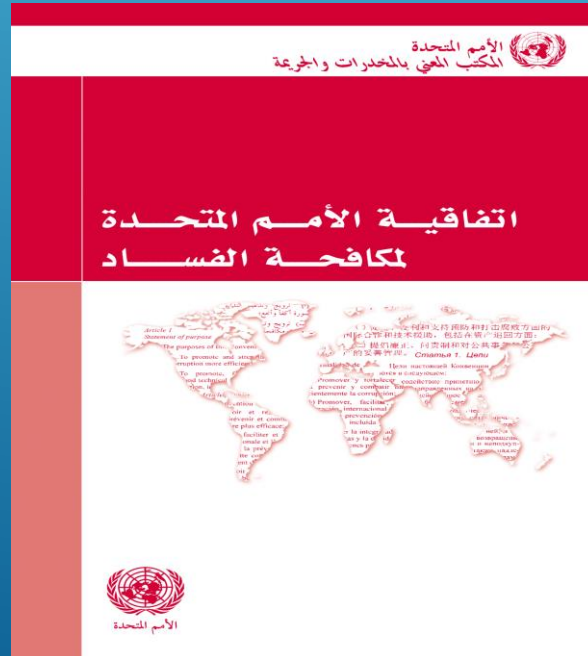
وحدات الرقابة الداخلية في المؤسسات

الأطر القانونية للممارسة الهيئية اختصاصها في مجال التدابير الوقائية في القطاع الصحي



الفصل الثاني/ التدابير الوقائية

بموجب المواد (5 و6 و9 و10) من الاتفاقية فإن من اغراض الاتفاقية تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارية السليمة للشؤون العمومية والممتلكات، كما ينبغي على كل دولة ان تتخذ تدابير مناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الأموال العمومية تشمل نظاماً فعالة وكفاءة لتدبر المخاطر وللمراقبة الداخلية)



قانون مكافحة الفساد

لقد حددت المادة (8) من قانون مكافحة مكافحة الفساد، اختصاص الهيئة في مجال التدابير الوقائية للوقاية من جرائم الفساد، حيث جاء في البند (5/ب) من ذات المادة اختصاص الهيئة في مجال توعية المجتمع بمخاطر الفساد من خلال التنسيق مع كافة المؤسسات لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها)



التدابير الوقائية في قانون مكافحة الفساد المادة (8)

5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحته، وذلك من خلال:
 - أ. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد.
 - ب. التنسيق مع كافة مؤسسات لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.
 - ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع.
 - د. إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد.
6. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، والإشراف على ذلك.
7. إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإدارتها العامة.
8. مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.
9. التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.

القانون الأساسي المعدل

ثالثاً

المواد (9) تناولت موضوع المساواة في الحقوق وحظر التمييز في تقديمها، واعتبرت المادة (10) حقوق الانسان ملزمة وواجبة، وحظرت المادة (16) التجارب الصحية ونقل الاعضاء، وأكدت المادة (22) على ان خدمات التأمين الصحي ينظمها القانون، وان رعاية اسر الشهداء والاسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون احكامه، وأكدت المادة (29) على رعاية الامومة والطفولة، واعتبرت المادة (32) ان الاعتداء على الحريات والحقوق جريمة لا تسقط بالتقادم، اما فيما يتعلق بالمالية العامة والانفاق فقد اكدت المادة (89) بان قانونالقانون يحدد احكام خاصة بتحصيل الاموال العامة واجراءات صرفها، في حين ان المادة (90) تتحدث عن الموازنة.

القانون الأساسي



الأنظمة الصادرة بمقتضى قانون مكافحة الفساد وتلك المساندة له

رابعاً

- 1- نظام الإفصاح عن تضارب المصالح.
- 2- نظام الهدايا.
- 3- حماية المبلغين والشهود والمخبرين والاشخاص ذوي الصلة.
- 4- مدونة سلوك العاملين في هيئة مكافحة الفساد.
- 5- مدونة سلوك العاملين في الوظيفة (قضاة، نيابة، مدني، عسكري)



البيان الوزاري للحكومة

خامساً

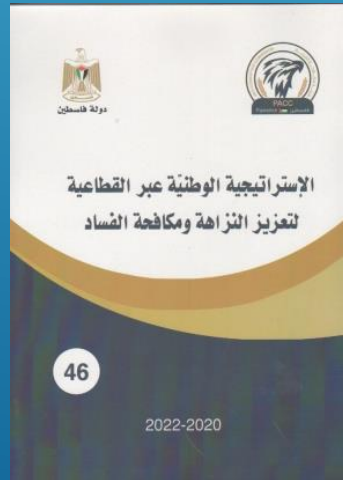
تشير المادة (66) من القانون الاساسي المعدل بانه وفور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب



الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد

أولاً: الاستراتيجية عبر القطاعية (2020-2022)

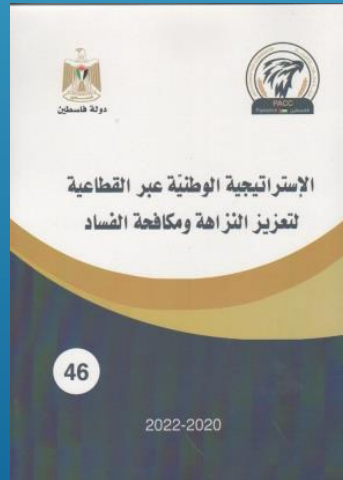
جاء في التدخل (10) من النتيجة الاولى من الهدف الاستراتيجي المعنون (تعزيز التدابير الوقائية من الساد التي تدير شأنها عاماً) اعمال اسلوب تحليل مخاطر الفساد لدى الجهات الخاضعة لا سيما الخدماتية منها: (اعداد دليل استرشادي، عقد ورشات تدريبية، تشكيل فريق داخل الوزارات لدراسة مخاطر الفساد في الوزارة والهيئة، توفير الدعم والمساندة للفرع العاملة، تشكيل لجان لادارة المخاطر) في حين جاءت النتيجة الثانية (اعمال اسلوب تحليل مخاطر الفساد في الجهات الخاضعة لا سيما الخدماتية منها)



الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

ثانياً: الاستراتيجية الجديدة (2025-2030)

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز المسؤولية الجماعية في الوقاية من الفساد والابلاغ عنها
النتيجة 2.2 جهوزية مؤسساتية وتنظيمية معززة لمعايير النزاهة الوطنية وفاعلة في مكافحة الفساد،
المخرجات: ادارة مخاطر الفساد متضمنة في عمل مؤسسات القطاع العام المدني



مذكرات التفاهم

ثامنًا

بتاريخ 01/08/2016 تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصحة وهيئة مكافحة الفساد لتعزيز التعاون المشترك وقد تضمنت بنود المذكرة تدخلات ذات علاقة بالمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد والتدابير الوقائية اللازمة



استراتيجية القطاع الصحي (2021 – 2023)

استعراض الأهداف الاستراتيجية مع الربط بأجندة السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة			
الرقم	اسم الهدف الاستراتيجي	التدخل السياساتي لأجندة السياسات الوطنية ذو العلاقة	هدف التنمية المستدامة ذو العلاقة
5	تعزيز الحوكمة الصحية بما في ذلك التنمية المؤسسية وتعزيز القوانين والتشريعات والتنسيق عبر القطاعات والتكامل ما بين مقدمي الخدمات وتعزيز التمويل الصحي.	<p>توطين الخدمات والإرتقاء بجودتها.</p> <p>تعزيز الإستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية.</p> <p>إصلاح وتطوير نظام التأمين الصحي العام.</p> <p>تطوير خدمات الاسعاف والطوارئ وتعزيز الجاهزية للطوارئ.</p> <p>مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي؛ ومكافحة الفساد.</p> <p>تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.</p> <p>تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.</p>	<p>ج.3: زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها وإستبقائها في البلدان النامية.</p> <p>د.3: تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.</p> <p>ب.3: دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة.</p> <p>أ.3: تعزيز تنفيذ الإتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان.</p>

قانون الطفل الفلسطيني

عاشراً

“

World Vision
الرؤية العالمية

مادة (22)

للطفل الحق في الحصول
على أفضل مستوى ممكن
من الخدمات الصحية
المجانية مع مراعاة قانون
الصحة العامة و قانون
التأمين الصحي وأنظمته
المعمول بها



نظام التأمين الصحي الحكومي رقم (113) لسنة 2004م

أحدى
عشر

تناولت النظام اهداف النظام واجراءات التحويل الطبي والتأمين على الاطفال والحديث عن التحويلات الطبية العادية والاستثنائية والمواد التي تضمنتها المادة (2) مكرر) جاءت نتيجة لحاجة التحويلات الطبية للحوكمة



قانون الشراء العام

من اهداف القرار بقانون بشأن الشراء العام (مادة 5/4) "ضمان تحقيق الشفافية والنزاهة في إجراءات وسير عمليات الشراء العام".



وزارة المالية

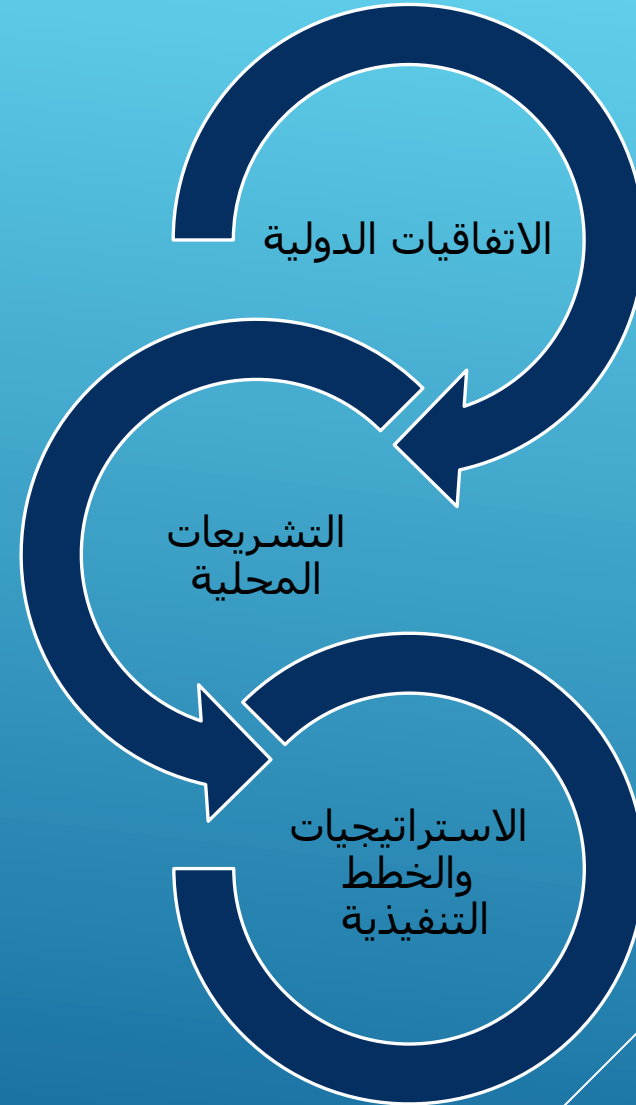


المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام
High Council for Public Procurement Policies

من أنشطة الهيئة في مجال التدابير الوقائية



**تستمد ادارة مخاطر
الفساد في القطاع
الصحي في فلسطين
مصادرها من**



شكراً لحسن الاستماع

